جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:
الدولة والمجتمع المدني

سلسلة محاضرات سداسية موجهة
لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

من إعداد
د.علي بن طاهر

السنة الجامعية
2021-2020

عنوان المحاضرة السابعة
/ المفهوم الماركسي للمجتمع المدني

لا يمكن فهم التصور الماركسي للمجتمع المدني، إلاّ إذا تم تنزيل المفهوم أيضا في ظرفيته التاريخية ومعرفة المفاهيم المستخدمة في فلسفته عند دراسته التي أقامها في معرفة بنية المجتمعات الرأسمالية كمفهوم الصراع الطبقي ومفهومي البنية التحتية والفوقية إلى جانب مفهوم الثورة والبروليتاريا. ولأن المفهوم إنّما يكتسي أهميته من نظرة ماركس إلى تاريخ الجماعات البشرية على أنه تاريخ الصراع الحقيقي داخل المجتمع، صراع بين البرجوازية وطبقة البروليتاريا.

إن بروز البرجوازية في تصور ماركس كقوة ثورية ضد الإقطاع وارتكازها على أيديولوجية رأسمالية قائمة على الاستغلال، سيؤدي مع مرور الزمن إلى ظهور طبقة البروليتياريا التي ستبرز هي الأخرى كقوة ثورية لكن ضد ممارسات الطبقة البرجوازية. ويرى ماركس من الضروري خلال هذه اللحظة أن يستمر بقاء الدولة لفترة محدودة حتى يتم القضاء نهائيا على الطبقة البرجوازية، وعندها يصبح المجتمع بلا طبقات مما يؤدي الأمر إلى سقوط الدولة و لن تكون هناك حاجة إلى وجود سلطة.

إذا كان هيجل ينظر إلى المجتمع المدني كمجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة داخل الدولة، فإن ماركس يضع هذا المجال مقابلا للدولة والتي لا تُمثل في نظره إلا فضاءا بيروقراطيا، بينما يمثل المجتمع المدني مجالا أوسع وأشمل من الدولة، فهو الذي أقامها وأنشأها خلال مرحلة معينة من تاريخ صراع الطبقات من جهة، وهو الذي يؤدي إلى اختفائها عند زوال الطبقات من جهة أخرى.

يشمل المجتمع المدني في نظر ماركس "مجمل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة معينة وبذلك يتجاوز الدولة والأمة بالرغم من أنه لابد له على أية حال من تأكيد ذاته في الخارج من حيث هو دولة، وفي الداخل من حيث هو قومية. إن المجتمع المدني بصيغته هذه لا يتطور إلا مع البرجوازية ومهما يكن من أمر فإن التنظيم الاجتماعي المشتق بصورة مباشرة من الإنتاج والتعامل، والذي يشكل في جميع العصور أساس الدولة وكل البقية الباقية من البنية الفوقية المثالية قد سُمي على الدوام بهذا الاسم نفسه"

يُعتبر المجتمع المدني ، وفقا للرؤية الماركسية التفاعل المادي لعلاقات الأفراد ضمن فترة تاريخية معينة من تطور المادية، مُمثِّلا فضاءا من الصراع بين المصالح الاقتصادية المتعارضة للطبقات، ومنه تتحدد طبيعة الدولة بناءا على علاقات القوة السائدة التي تفرضها الطبقة المسيطرة اقتصاديا.

حسب ماركس فإن المجتمع المدني لا يمثل فقط الجانب الاقتصادي الذي تتصادم فيه المصالح المختلفة للطبقات، بل يمثل أيضا الجانب السياسي. سُمى عموما حسب ماركس بالاقتصاد السياسي ومن هنا فإن قراءة ماركس للمجتمع المدني تصبح مزدوجة، من جهة يمثل القاعدة الواقعية والمادية للدولة "مجتمع مدني اقتصادي" وتناقضه مع الدولة من جهة أخرى يمثل المجتمع المدني السياسي.

المجتمع المدني الاقتصادي هو المجتمع البرجوازي الذي أقام الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات، وهو أيضا الذي يؤدي إلى سقوطها في نهاية الصراع في حالة ما إذا اشتد الصراع وسيطرت طبقة العمال على الطبقة البرجوازية وعندما يتم ذلك يصبح المجتمع طبقة واحدة هي طبقة البروليتاريا، ثم يظهر المجتمع اللاطبقي ولن تكون هناك حاجة إلى وجود الدولة ومن ثم يختفي المجتمع المدني، لذلك نجد كارل ماركس في كتابه "رأس المال" يستغني عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية ويحتفظ بمفهوم علاقات الإنتاج الاقتصادية والاجتماعية كفضاء تاريخي على أساس أن حركة التاريخ هي عملية نقل شكل الملكية الخاصة إلى شكل آخر جديد.

لكن من الناحية الواقعية فإن تكوينات المجتمع المدني ظلت قائمة بمختلف أشكالها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية في كل الأنظمة وحسب طبيعة ثقافاتها السياسية والقوة السائدة، محددة علاقتها بالدولة وفي الغالب فإن الدولة ظلت في مواجهة المجتمع المدني وفوق تكويناته، مستخدمة هنا الطبقة العاملة في الاستيلاء على السلطة وهيمنتها على زمام الأمور في كل من إيطاليا وألمانيا في إطار سلسلة التحولات الاجتماعية والثورية التي شهدتها أوروبا بعد قيام الثورة البلشفية وظهور الحركات الفاشية والنازية التي سيطرت على السلطة والحكم بطريقة مطلقة.

يحاول (أنطونيو غرامشي) أن يستفيد من كل هذه التطورات التي حدثت في أوروبا، لأنه كان يحلم بأن وصول العمال إلى السلطة سيحقق المجتمع المدني المثالي وتصبح الدولة خادمة له، لكن تحول الطبقة العمالية إلى قوة دكتاتورية متمثلة في المجتمع الفاشي الشمولي في إيطاليا، دفع (أنطونيو غرامشي) إلى إعادة الاعتبار إلى مفهوم المجتمع المدني من خلال التفكير في تكوين أطر مدنية موسعة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة السلطة الفاشية. فكيف ينظر غرامشي إلى مفهوم المجتمع المدني؟ وما هي الإضافات المعرفية التي أدخلها عليه؟

يجب أن يتحول المجتمع المدني في تصور غرامشي "جذريا وواقعيا وليس على الورق عن طريق القانون وكتب العلماء فقط. الدولة هي الآلة التي تُستخدم من أجل تطبيع المجتمع

المدني مع البنية الاقتصادية وعلى الدولة أن تقصد القيام بهذه المهمة. من هنا كان على ممثلي التغيير في البنية الاقتصادية أن يقودوا الدولة"

إذا كان ماركس ينظر إلى المجتمع المدني على أنه كيان مزدوج:مجتمع مدني اقتصادي من جهة، ومجتمع مدني سياسي من جهة أخرى ،فإن غرامشي يقوم تحليله على المفهوم الثاني الذي استخدمه ماركس أي المضمون السياسي للمجتمع المدني، فهو يتفق معه بأن المجتمع المدني يمثل لحظة إيجابية فعالة في التطور التاريخي غير أن اللحظة الإيجابية والفعالة عنده تظهر في البناء الفوقي وليس البناء التحتي "القاعدة" كما يشير (ماركس) Marx.

يتمظهر المجتمع المدني في نظر غرامشي في الإطار السياسي الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية، فليس الاقتصاد لوحده، بل أيضا الحيّز الذي تتكون فيه الإيديولوجيات المختلفة التي تُجسد الجسد الاجتماعي والسياسي للسلطة وهذا الحيّز في نظره إنما يتموقع بين القاعدة الاقتصادية وبين الدولة بقوانينها وأجهزتها الأمنية القمعية.

إن إستراتيجية التغيير الاجتماعي والسياسي تتطلب تعبئة موسعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، تشمل المؤسسات الخاصة والحرة كدور الكنائس والمدارس والنقابات والنخبة المثقفة التي تُضفي طابع الشرعية على التحرك السياسي والتي تُمكّن الحزب الشيوعي التي تسند له مهمة السيطرة على جهاز الدولة كما يرى (غرامشي) وهي التي تقوم بوظيفة توجيه السلطة رمزيا من خلال السيطرة غير المباشرة.

تتمثل السيطرة غير المباشرة في نظر (غرامشي) في الهيمنة الأيديولوجية و الثقافية التي تُمارس من خلال التنظيمات النقابية وعمل الأحزاب والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة، وهو ما يمثل تمايزا يضعه غرامشي لتكوينات المجتمع المدني عن المجتمع السياسي "الدولة" ولكن هذا التمايز على حد تعبير غرامشي يجري بشكل متوازن وهو ما يضع الطرفان يشتركان في عملية السيطرة على المجتمع، فبينما يحكم المجتمع السياسي سيطرته بطريقة مباشرة على أجهزة الدولة، يقوم المجتمع المدني بسيطرته غير المباشرة من خلال الهيمنة الأيديولوجية والثقافية.

إن الهدف الذي كان يحلم به (غرامشي) في إطار جعل النظرية الماركسية قادرة على تحقيق التغيير المنشود هو: خلق مجتمع مدني شيوعي لا طبقي، مجتمع متسق مضاد للبرجوازية يقوده الحزب وتقوده النخب المثقفة. لكن إلى أي مدى يمكن أن يصدُق هذا الاتجاه النظري من الناحية الواقعية؟

يرى (عبد الباقي الهرماسي) أن الاعتقاد الغرامشي لا يُقدِّر بدقة طبيعة الأحزاب الواحدة، فهي أحزاب ذات مشاريع كليانية تقود إلى الاستبداد ولا تؤدي إلى إدماج المجتمع المدني في صفوفها، بل تُهمل الحركات والإستراتيجيات التي تقود إلى دَمقرطة المجتمع خارج الحزب الواحد، ثم أن حركة العمال التي يقودها الحزب الشيوعي والتي تطلع نحو القيام في لعب دور مضاد ومعادي للرأسمالية بهدف التغيير المنشود هو أمر مبالغ فيه وبالغ التعقيد خصوصا في ظل تنامي الحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة.

تبقى فكرة المجتمع المدني برغم ما قدّمه (أنطونيو غرامشي) مرفوضة في الأيديولوجية الماركسية، لأن وجود الطبقة العمالية المتجانسة في النظم الاشتراكية لا تسمح لتكوينات المجتمع المدني من ممارسة نشاطها الاجتماعي والسياسي ضمن خصوصية النظم الشيوعية ونظم الحزب الواحد، كما أن وجود تنظيمات المجتمع المدني يعني استمرار وجود نظام الطبقات ويؤدي إلى امتلاك طبقة ما على وسائل القوة والسيطرة وبالتالي يبقى موضوع الهيمنة والسيطرة ملازما لموضوع الطبقات. وهو الذي يتطلب خضوع نقابات العمال والجماعات المصلحية باستمرار تحت رقابة وسيطرة الدولة في الرؤية الماركسية.